نحو العدالة الاجتماعية

لحضرة صاحب المعالى الأستاذ عبد المجيد بدر بك
وزير الشؤون الاجتماعية

نص المحاضرة التى ألقاها معاليه بقاعة يورت التذكارية بالجامعة الأمريكية
مساء يوم ١٩٤٥/١٠/٢٥

منذ سبعة أشهر أو تزيد قليلا ، وقفت موقفى هذا لألقى بناء على رغبة الدكتور كلينلند محاضرة كان موضوعها "الى أى حد يمكن أن تكون مسألة رفع مستوى المعيشة فى الشعوب مسألة دولية" ، وكان مرد الفكرة إلى ما ترامى الينا عن مقترحات دومبارتون أوكس التى بنى على أساسها ميثاق الأمم المتحدة الذى اشترك مندوبو مصر فى توقيعه بسان فرنسيسكو ، وأقره البرلمان فى الدورة الاستثنائية الأخيرة ، والذى يعنينا من أمره هنا هو تأليف المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، ولا شك فى أنه سيكون من أهم أغراض ذلك المجلس ، رفع مستوى المعيشة فى الشعوب ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، أداء للواجب الذى نص عليه فى ديباجة الميثاق ، فقد ورد فيها ما نصه " على لسان الأمم المتحدة " (وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا)، على أن الجهود الدولية لا يمكن أن تكفى إذا لم تقترن بجهود كل دولة على حدتها ، لرفع مستوى المعيشة فيها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقاتها المختلفة .

وواجبنا حيال هذا الموضوع الخطير ، يحتم علينا الاستفادة بآراء المفكرين من علماء الاجتماع ، عن طريق المحاضرات أحيانا ، والمناظرات أحيانا أخرى ، ولذلك جعلت فاتحة الموسم الثقافى لوزارة الشؤون الاجتماعية فى دورتها الأولى ، كلمة ألقيها عليكم تحت عنوان " نحو العدالة الاجتماعية " ، ومن التجوز أن نسميها محاضرة إذ الواقع أنها نداء ، أتوجه به الى كل من يؤمن معى بأن الجاهل فى ذمة العالم وأن للوطن فى ذممنا ضريبة معنوية نؤديها على صورة الإرشاد والرأى السديد .

وإنى باسم مصر ، أطالب أساطين الاقتصاد وعلماء الاجتماع ، باسداء المشورة إلى الحكومة فيما هى بسبيله من معالجة مشاكلنا الاجتماعية ، ومعاونتها على إثارة الاهتمام بهذه المشاكل ، ومساهمة كل قادر على الاشتراك فى حلها بنصيبه المستطاع وليس بدعا أن تصدر هذه الصيحة عن وزير يحمل تبعات الحكم ، لأنه لا شك فى أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تحقق بجهود الحكومة وحدها ، بل لا بد من أن يتعاون الشعب معها على رفع مستواه وتحقيق هذه العدالة المرجوة بين طبقاته .

وإذا نحن استعرضنا مشاكلنا الإجتماعية تصدر لنا الثالوث المقوت الذى يتمثل فيه الفقر والجهل والمرض .

فأما الفقر فمنشأه فى رأيى فيما يتعلق بسواد الشعب فى الريف من ضيق رقعة الأرض ، بالنسبة لعدد السكان ، وتدهور الانتاج الزراعى بسبب التوسع فى نظام الرى الصيفى بغير أن يقترن بشق المصارف الكفيلة بالمحافظة على جودة التربة ، وعدم العناية باستخدام الآلات الحديثة فى الأعمال الزراعية ، ويزيد الطين بلة تورط المستأجرين فى المزادات التى يعقدها ملاك الأراضى ، ومبالغتهم فى تقدير قيمة الإيجار الى حد يعجزون معه عن التسديد ، وقد تصل الحال بالكثيرين منهم الى بيع ما كانوا يملكون فى سبيل الوفاء ببقية الإيجار الذى أسرفوا على أنفسهم فى احتماله ، ويتصل بهذا الموضوع مظهر بشع ، يجب أن يزول من الوجود ، وهو استئثار فرد واحد بملكية كل زمام القرية ، والناس فى هذه الحالة ، ليسوا إلا عبيدا لهذا السيد الفرد ، يتحكم فيهم كيفما يشاء ، سواء أكانوا مستأجرين أو أجراء . وتعتزم الحكومة فى مثل هذه الحالة ، أن تنزع ربع زمام القرية ، ثم تبيعه لبعض سكانها المعدمين ، بشروط ميسورة ، وصحيح أنه عند ما نزلت الآية الكريمة : "وتلك الأيام نداولها بين الناس" قال النبى عليه الصلاة والسلام " أبشروا يارعاة الغنم " لكن هذا التداول فى القرية المملوكة لفرد واحد ، سيطول إنتظاره الى أمد بعيد ، ولا بد لرفع مستوى سكانها من تشريع يعجل بازالة مظهر العبودية التى يرسفون فى أغلالها أبد الدهر ، أما الأجراء من العمال الزراعيين ، فحالهم أشد بؤسا بسبب قلة أجورهم ، وقصورها عن الوفاء بتكاليف الحياة اللائقة بإنسانيتهم ، سواء بالنسبة إليهم ، أو لمن يتكفلون بهم من الزوجات والأولاد ولذلك تعتزم الحكومة ، أن تستصدر فى شأنهم قانونا تتألف على مقتضاه لجان أقليمية ، لتحديد أجوره سنويا ، بعد الإسترشاد بأسعار المحاصيل وغلة الأرض وتكاليف الحياة .

وترى الحكومة فى شأن المعدمين والأجراء أيضا أن تمكنهم من التملك والعمل فى شمال الدلتا حيث توجد الأراضى المحتاجة للإصلاح ، كما أنها ستبيع لهم مئات من آلاف الأفدنة التى تملكها وتصلح للزراعة فعلا وذلك على صفقات صغيرة بثمن مقسط على أجل طويل وفوائد معقولة ، وسيراعى فى التمليك أو التشغيل تميز سكان المديريات المزدحمة بأهلها كالمنوفية مثلا ، حيث تشتد كثافة السكان ويضيق عنهم نطاق الأرض ، وتهبط أجورهم تبعا للعرض والطلب ونرجو إذا تحققت لنا وحدة وادى النيل عما قريب فيما نؤمل أن يجد الأجراء فى الشطر الآخر من الوادى مجالا للعمل لأنه ليس فى مصلحة أحد أن تضيع مياه النيل هدرا وأن تكون فى السودان مساحات واسعة صالحة للزراعة ، ثم تترك بورا ، لقلة يدى يعاملة فى استنباتها ، بينما تموج مصر بالعاطلين من أولئك الهمل وتكون الخسارة مزدوجة بهذا البوار وذلك التعطل ويصدق فينا وفى حلفائنا قول الشاعر :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وتعلق الحكومة أملا كبيرا على كشف كنوز الصحراء لاستغلال ثرواتها المعدنيـــة وتوجيه بعض العمال العاطلين إلى مناجمها الغنية ، ولعل هـــذا المورد سيكون أحد عناصر المحاضرة التي نتطلع إلى الاستماع اليها بفارغ الصبر من حضرة صاحب السعادة عبـد القوى أحمد باشا فى يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وفى هذه القاعة أيضا .

وأما العمال الصناعيون، فلا يقلون عن اخوانهم فى الريف بؤسا، على الرغم مما شملتهم به الحكومة منذ سنوات طويلة، من العناية بأمورهم ، واصدار التشريعات الكفيلة بصيانة حقوقهم، وتأليف النقابات التي تدافع عن مصالحهم، وتحاول أن تؤدى اليهم ألوانا من الخدمات الثقافية والاجتماعية . وذلك لأن الصناعة فى مصر لا تزال فى طفولتها، ولا يزال مجالها أضيق من أن يتسع لاستيعاب كل من فى المدن من العمال العاطلين ولقانون العرض والطلب قساوته فيهم ، لذلك نرى أجورهم منخفضة كثيرا عن أجور نظرائهم فى الأمم الصناعية، و يزيد وطأة هذا القانون شدة أن عشرات من ألوف العمال، الذين كانوا يعملون فى السلطات العسكرية سيتعطلون بعـد أن وضعت الحرب أوزارها، ولا يقتصر ضرر تعطلهم عليهم وحدهم ، بل سيتعداهم إلى غيرهم من العمال الذين يعملون الآن فى المصانع الحكومية والأهلية، نتيجة لتزاحم الجميع على الوظائف المحدودة ، وهى مشكلة تعد من أعوص المشاكل التي تواجهها الحكومة الآن ، ولقـد توسلت بحلها بتخصيص خمسـة وعشرين مليونا من الجنيهات ، اقتطعتها من المـال الاحتياطى لتعجل بتنفيـذ المشروعات التي توقف تنفيـذها بسبب الحرب ، وترجو الحكومة من وراء ذلك أن تفسح المجال أمام العمال الذين سيتعطلون بعد ترك الخـدمة فى السلطات العسـكرية لتحميهم من البطالة ، وتحمى اخوانهم فى المصانع الحكومية والأهلية ، من خطر التزاحم الذى يهددهم بخفض الأجور عما هى عليه الآن ، فى حين أنها أقل مما يكفى لمواجهة تكاليف الحياة ، وقد حرصت الحكومة على أن تجعل ضمن المبلغ الذى اقتطعته من الاحتياطى لتنفيذ مشروع السنوات الخمس، مبلغ مليون جنيه، لشراء بعض المصانع التي ستتخلف عن السلطات العسـكرية تدعيما للصناعات المصرية ، واستبقاء لمجال العمل أمام بضعة الألوف من أولئك العمال الذين سيتعرضون للتعطل، ويسرنى أن أسجل هنا أنه قد ثبتت فى محيط العمال فكرة نالت كل التأييـد منى ، ولمـا رفعت إلى المسامع الكريمـة حظيت بشرف القبول ، لأنهـا مظهر جميل للاشتراكية الصحيحة ، وهى فكرة مساهمة العمال كل منهم على قدر استطاعته بنصيب من مكافأة خدمته فى شراء المصانع التي يضمن لهـا الرواج فى السوق المحلية ، وقـد اتفقت مع سعادة مدير بنك مصر وسعادة مدير البريد على التسهيلات التي تيسر لهؤلاء العمال تقديم ما يرغبون فى المساهمة به، أينما كانوا فى جميع أرجاء البلاد ، ولدى ما يحملنى على التفاؤل بنجاح هذا المشروع بفضل التأييد الملكى

السامى لفكرته ، وإدراك العمال لمصلحتهم الحقيقية فيه، وتعضيد الشركات وأصحاب الأموال وذوى الرأى لهذا المشروع بأموالهم وأفكارهم وتوجيهاتهم الحكيمة، وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن أن المليون جنيه الذى خصصته الحكومة لشراء بعض المصانع سيكون بمثابة سلفة دورية، بحيث يمكن بوساطته أن يتكرر الشراء والبيع من السلطات العسكرية وإلى الشركات الصناعية، حتى تحصل البلاد على جميع المصانع التى تستفيد الصناعة الوطنية من بقائها وتتوطد بها أركانها، ويتسع فيها مجال العمل لأكبر عدد ممكن من المتعطلين، أما المصانع التى سيساهم العمال فى رأسمالها ، فستكون قاصرة على مايضمن له رواج منتجاته فى السوق المحلية طوال أيام السلم ، كما أفاد السلطات العسكرية خلال أيام الحرب ، وأضرب لذلك مثلا مصنع الملابس المجهزة فى غمرة ، الذى يحتوى على بضع مئات من أحدث الآلات الكهربائية لتفصيل هذه الملابس وحياكتها وتجهيزها وهو يضم ١٥٠٠ عامل وعاملة ، فليطمئن العمال وأصحاب الأموال على أن أسهمهم مضمونة الربح ، مأمولة الارتفاع لأن الاستهلاك المحلى سواء للموظفين أو للطلبة ، كفيل باستغراق كل منتجات هذا المصنع ، ولن يكون رواجه على حساب المستهلكين ، فان ضخامة إنتاجه تمكنه من الصمود أمام المنافسات مع تحقيق ربح معقول ، وبذلك تصان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء ، وأعود بعد هذا الاستطراد إلى موضوع الفقر ، فأقول إن له قرائن أخرى ليست بين عمال الزراعة فى الريف ، ولا بين عمال الصناعة فى المدن، وإنما نجدها فى عائلات أخنى عليها الدهر فى العواصم ، إما لفقد عائلها ، وانقطاع مورد الرزق عنها وإما لعجزه عن التكسب لسبب الشيخوخة أو المرض وإما لغير هذين السببين من العوامل الأخرى ، كانفصال الزوجين ، أو تعدد الزوجات وتشرد الأولاد من العوز وهى مشكلة أخرى تواجهها الحكومة بكل ماتملك من الوسائل ، فهى تحاول فى حدود طاقتها المالية أن تنقذ هذه الأسر من مخالب الفقر ، بمد يد المعونة المادية ، وبانشاء الملاجئ لإيواء أولئك المشردين ، ولكن جهد الحكومة فى هذا السبيل جهد محدود بطبيعة الحال ، ولابد من معاونة الجمعيات الخيرية فى هذا الشأن ، بما تجمعه من تبرعات أهل الخير ، ولكى تضمن الحكومة توجيه هذه التبرعات وجهتها الصحيحة التى جمعت من أجلها ، فقد استصدرت قانونا يجعل لها حق الإشراف على هذه الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، ورقابة أموال التبرعات عند جمعها ، والتأكد من صرفها فى وجوه الخير التى أنشئت لتحقيقها ، وترى الحكومة فى علاج مشكلة التشرد أن تستصدر تشريعا ينظم حق الرجل فى تعدد الزوجات ، حيث لايباح إلا للقادر على النفقة ، أما العاجز عن تكاليف الحياة مع زوجة واحدة، فلا يجوز له فى حق المجتمع أن يجمع بين زوجتين أو أكثر ، ثم تتلقى الحكومة ذراريه فى هيئة المشردين ، وترحم أولاد الأيتام مثلا بأولاده الذين بعث بهم الى الشقاء نتيجة لسوء تصرفه ، أو سوء استعماله لحق التعدد

وكما أن المجتمع مطالب بالعطف على العاجزين من أفراده ، فكذلك يحق لهذا المجتمع أن يحمى نفسه من سوء تصرف ذلك العاجز ، وقد كنت منذ يومين أستمع إلى محاضرة قيمة ألقتها الدكتورة " رث بنج " فى نادى الاتحاد الانجليزى المصرى ، وهى طبيبة انجليزية تناهز الستين من عمرها ، وقد مضت سنوات طوالا فى الهند وفى الحبشة وكرست كل هذه السنين للبحث والاستقصاء عن الأسباب الأصلية فى ارتفاع نسبة الوفيات فى الأطفال وردتها جميعا إلى الفقر والمرض ، ونصحت للمصريين ، نظرا للزيادة المضطردة فى عدد السكان مع ضيق رقعة أرضهم عليهم أن ينشطوا الحركة الصناعية فى بلادهم ، لأنها فى نظرها المنقذ الوحيد لرفع مستوى المعيشة ، والتخلص من مخالب الفقر ، وإنى أومن بسداد رأيها ، ولذلك أهيب بأصحاب الأموال المكدسة فى المصارف بغير فائدة أن يتشهوا على الأقل بأولئك العمال المساكين فى المساهمة بفائض أموالهم فى إنشاء الشركات الصناعية استغلالا لأموالهم وإفساحا لمجال العمل أمام اخوانهم ، وتيسيرا لسبيل العيش الشريف للمواطنين الذين ليسوا فى الواقع إلا أعضاء فى جسم هذه الأمة ويجب أن نتألم لألمهم ، ونعمل على رفع مستواهم ، وكفالة الرزق الحلال لهم ، والعيشة الصحية المناسبة لأوساطهم ، وإنى لتهولنى ذكرى مؤلمة لأبناء الصعيد الأقصى أيام سطا عليهم وباء الجاموبيا ، ووجد فى أجسامهم النحيلة مرتعا خصبا بسبب ما هم فيه من الفقر وسوء التغذية ، ولولا لطف الله بنا ، لزحف الوباء من أقاصى الصعيد وشمل الوادى برمته ولكن عناية المليك المفدى لهذه الطائفة من رعاياه الأوفياء هى التى حملته فى يوم عيد ميلاده السعيد ، على أن يخاطر بحياته الغالية ، ويسافر إلى تلك الجهات النائية يتفقد بنفسه أحوال شعبه ، ويطمئن على كفاية ما يصرف للمرضى من الغذاء والدواء وضرب بذلك مثلا عاليا للتضحية والرحمة الكريمة ، كما حمل الحكومة على اسعاف سكان قنا وأسوان ، باغاثة مستعجلة ، واستصدرت أمرا عسكريا بوضع حد أدنى لأجور العمال فى هذه المنطقة ضمانا لسد الأرماق ، والاحتفاظ بحياة أولئك المساكين ، ولست أدعو أحدا للمخاطرة بحياته ، ولا للتبرع بماله ، إنما أدعو القادرين إلى المساهمة ببعض ما أفاض الله عليهم ، فى إنشاء المؤسسات الصناعية ، تخفيفا لضغط البطالة والعوز ، بين هذه الطبقات الفقيرة .

واما الجهل فوصمة يندى لها جبين الأمة ، وهو مع الأسف الشديد ، فاش فى الأغلبية الساحقة من سكان هذه البلاد ، ويجب علينا أن نخرج الناس من الظلمات الى النور ، فالفقر والمرض عندى يمكن تجمل بصلة وثيقة ، ولقد استصدرت الحكومة قانونا بكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ، وبدأت بتنفيذه فعلا فى أول السنة الدراسية الحالية وتصرت تنفيذه فى البداية التجريبية على محافظة القاهرة ومديرية الجيزة ، وهى ترجو أن تتوسع فيه حتى

تزول عن الأمة هذه الوصمة ، وتتخلص من آثار الجهالة ، وحتى يثمر فى الناس بعد تعليمهم القراءة والكتابة ما يلقى عليهم من الارشادات للتعاون مع الحكومة على تخفيف ما يعانونه من فقر ومرض .

والمرض فى مصر من أعصى العلل ، وهو فى أنواعه المستوطنة راجع للفقر والجهل معا ، كالبلهارسيا والانكلستوما ، ولا شك أن ضعف الصحة ونقص القوة الجسدية ، يؤديان الى قلة الانتاج وهكذا دواليك ، يتفاعل الفقر والجهل والمرض ، وتصطلح كلها علينا وتتفاقم آثارها فينا ، ولا بد من القضاء على أسباب الأمراض المستوطنة باستئصال شأفتها ولقد أعدت الحكومة لهذا الغرض ضمن برنامج السنوات الخمس مشروعات بعضها وقائى كجمع القوافع ، وردم البرك ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، وبعضها علاجى ، كانشاء المستشفيات المركزية ، والوحدات الصحية القروية ، وإنى لأشيد برأى سديد آخر للطبية الانجليزية " رث ينج " وهو أن إنشاء المستشفيات ، كثير النفقة بالنسبة الى تكاليف الوسائل الوقائية وهى لذلك تنصح بأن يخصص معظم الاعتمادات الصحية ، للتوقى دون العلاج ، وأنه مهما تكثر المستشفيات بحيث تشمل جميع أرجاء البلاد ، فانها لا تجدى نفعا بقدر ما تجديه الوسائل الوقائية ولست أجهل أثر الارشاد فى المعاونة على نجاح وسائل التوقى ، ولذلك أنشئت المراكز الاجتماعية ، وزود كل منها الى جانب الاخصائى الزراعى ، بطبيب يعالج سكان المنطقة ويرشدهم الى ما يجب عليهم اتقاؤه من الأمراض المختلفة ، كما زود بزائرة صحية تتردد على مساكن القرية لارشاد النساء فيها ، بمثل ما يؤديه الطبيب للرجال ومما يتصل بموضوع تحسين الصحة العامة فى المدن والريف على السواء ، تشجيع الرياضات المختلفة وفى الوزارة إدارة مختصة ، للاشراف على هذا النشاط ، تتبعها ساحات رياضية فى كل عواصم المديريات وأرجو أن يزيد عددها بحيث تشمل جميع المراكز والقرى فى بلاد القطر جميعها لأنى مؤمن بفائدة الرياضة فى تصحيح الأبدان وتقويم الأخلاق ، وخلق جيل قوى يكون بانتاجه وعلمه وصحته ، أسعد حظا مما كنا ، وأقدر على احلال مصر محلها اللائق بها بين الأمم .

ومن بين ما تتوسل به الحكومة فى محاربة مشاكلنا الاجتماعية فى الريف ، تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ، وإمدادها بالسلف اللازمة لها من البنك التعاونى المزمع انشاؤه لتمكينها من استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، وتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة غلة الأرض ، وبيع المحصولات بالأسعار المناسبة واستحداث الصناعات المتصلة بالمنتجات الزراعية ، والحيوانية ، واستغلال أوقات الفراغ فيما يعود على أبناء الريف بالنفع العميم وإنى لأؤمل خيرا كثيرا من وراء تنشيط الحركة التعاونية فى البلاد ، وقد أنشأت مجلسا أعلى للتعاون ، نشأت معه مجالس فرعية فى عواصم المديريات ، وشرع فى تكوين الاتحادات

المركزية التى تضم الجمعيات العديدة المنتشرة فى القرى ، وأؤمل عما قريب أن يتم وضع شبكة الرقابة الحسابية على أعمال هذه الجمعيات ، بحيث تزول شكوى المساهمين فيها ، وتعود اليهم الثقة الكاملة فى حسن تصرف مجالس الادارة ، وتحقيق المزايا والآمال المعقودة على نظام التعاون ، وقد أوفدت بالاتفاق مع الاتحاد التعاونى ، لمدينة القاهرة فى شهر يوليه الماضى بعثة من ذوى الخبرة فى شؤون التعاون ، الى فلسطين وسوريا ولبنان ، للوقوف على مدى نجاح الجمعيات التعاونية المختلفة الأنواع ، فى تلك الأقطار الشقيقة ، واقتباس ما يلائمنا من أنظمتها ، وقد تلقيت تقرير هذه البعثة وتصفحته ، فبهرتنى النتائج السريعة لأعمال تلك الجمعيات الناجحة ، وإنى لأرجو أن يتحقق لجمعياتنا فى القريب العاجل مثل ذلك النجاح الباهر الذى أحرزه التعاون فى البلاد المجاورة .

وإنى بعد أن استعرضت أهم مشاكلنا الاجتماعية ، وعرضت بعض ما اتخذته الحكومة الى الآن من وسائل علاجها ، أكرر ندائى الى الحاضرين منكم ، والى الغائبين الذين تكفل المذياع بترديد صوتى بينهم ، بتعاون الجميع مع الحكومة على تحقيق العدالة الاجتماعية التى أعتقد أن أول خطوة فى سبيلها كانت بانشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ، وإن أصدق وصف لهذه العدالة هو ما أجمله جلالة مولانا الملك المفدى فى ندائه الى شعبه لمناسبة أول شهر رمضان المعظم ، وهو ضمان حق الفقير فى أن يعيش ، وحق المريض فى أن يصح ، وحق الجاهل فى أن يتعلم ، وحق الخائف فى أن يطمئن .

أيها السادة :

ألا إن الفقر والجهل والمرض ، هو المحور الذى تدور حوله كل مشاكلنا ، ويجب علينا أن نحشد لمحاربتها جميع قوانا لتخليص الشعب البائس ، من هذا الأخطبوط المشؤوم ولا يمكن أن تكفى جهود الحكومة وحدها ، بل لا بد من تضافر كل الطبقات معها فى إحراز النصر على هذه الآفات الثلاث ، ومهما يكن تعقد هذه المشاكل ، وتراكم آثارها مع السنين وطول الثقة فى حلها ، فيجب أن لا يحملنا اليأس على الاحجام ، فما على العزمات من مستحيل .

أتذكرون معى أيام العالمين ، وكيف كان المراسلون الحربيون ، يصفون المعركة التى دارت هناك ، بأنها كانت فى بدايتها معركة مائعة ، ولم أكن فى ذلك الوقت ، أفهم على التدقيق ، مرادهم من وصفها بالميوعة ، فلما وليت وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتراءت أمامى هذه المشاكل ، أدركت معناها ، وكذلك الآن حالى ، وكما كانت معركة العالمين بداية التحول فى هذه الحرب ، وباكورة انتصار الحلفاء ، إلى أن تم لهم دحر المحور فى عقر داره ، إنى أؤمل أن يكون اجتماعكم اليوم ، تمهيدا لشن الغارة على الفقر والجهل والمرض ، وإنى لواثق من النصر ، مادام الفاروق العظيم يقودنا ، والله يهدينا وإنه لنعم المولى ونعم النصير .